مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحرير عبور البضائع في التشريعات الجمركية (التجربة الأوروبية)
اسم الكاتب: د. محمود الصران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/741
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 12:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحرير عبور البضائع في التشريعات الجمركية (التجربة الأوروبية)

د. محمود الصران*

الملخص

تقوم التكتلات الاقتصادية الكبرى على التأسيس لمناطق التبادل الحر، اذ يجب على الجمارك الوطنية تسهيل عبور البضائع وترشيد اللجوء إلى التقنيات الحمائية لضمان زيادة حجم التبادلات البينية. وهذا ما أكّدته اتفاقية الغات عندما قالت بضرورة احترام ثلاثة مبادئ رئيسية، ألا وهي التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية، وحظر القيود الكمية وتجنب تطبيق أي شكل من أشكال المعاملة التمييزية بين البضائع.

لا تكمن الإشكالية الحقيقية في مدى التزام الإدارات الجمركية بتطبيق مبادئ الغات، في حقيقة الأمر، يظهر الواقع كماً هائلاً من المنازعات الدولية في التصرفات الحكومية ذات الطبيعة المختلفة عن الرسوم الجمركية والقيود الكمية الهادفة لحماية الإنتاج الوطني أو تعويض النقص في موارد الخزينة.

تتمثل هذه التصرفات في نوعين من الإجراءات القانونية، يسعى الأول منها لأداء ذات الدور الذي كان يؤديه الرسم الجمركي. في حين يهتم الثاني بإنتاج آثار مماثلة لما يمكن للقيود الكمية أن تنتجه. إزاء غياب التكييف القانوني لهذا النوع من القواعد القانونية، كان لابدّ من تصدي المؤسسات القضائية الدولية لاستحقاق وضع إطار قانوني يؤمن فهماً واضحاً وعملياً لمبدأ حرية عبور البضائع.

ونظراً الى أن التجربة الأوربية كانت رائدة في تحرير التجارة البينية، كان لمحكمة العدل الأوربية اسهامات كبيرة في هذا الميدان، ساعدت على بلورة مجموعة من المعايير القانونية التي سمحت بحظر العديد من هذه الإجراءات ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية أو القيود الكمية لمخالفتها منطق تحرير عبور البضائع وفلسفتها.

*مدرس في قسم القانون العام– كلية الحقوق –جامعة دمشق.

Libéralisation Du Commerce Des Marchandises Dans Les Législations Douanières

(Expérience européenne)

Dr. Mahmoud ALSARRAN*

Résumé

Normalement, les grands blocs économiques se basent sur l'établissement des zones de libre-échange, où les douanes nationales devraient faciliter la circulation des marchandises et rationaliser l'utilisation des techniques protectionnistes afin d'assurer l'accroissement des échanges. Cela a été confirmé par le GATT lorsqu'il a déclaré que trois grands principes devaient être respectés: le démantèlement progressif des droits de douane, l'interdiction des restrictions quantitatives et l'éloignement de toute forme de traitement discriminatoire des marchandises.

La mise en œuvre de ces trois principes ne représente pas pours les autorités douanières un véritable problème. En réalité, les grands contentieux au niveau international se font autour des actions gouvernementales de nature différente de droits des douanes et de restrictions quantitatives visant à protéger la production nationale ou à compenser le manque de ressources financières publiques.

Ces actions relèvent de deux types de réglementations, dont la première vise à jouer le rôle de droit des douanes. Tandis que la seconde s'intéresse à produire des effets équivalents à des restrictions quantitatives. Compte tenu de l'absence d'une qualification juridique à ce

* Maître de Conférences au Département de Droit Public - Faculté de Droit-Université de Damas.

type de réglementation nationale, les institutions judiciaires internationales ont dû répondre à la nécessité d'établir un cadre juridique qui fournirait une compréhension claire et pratique du principe de la libre circulation des marchandises.

Vue que l'expérience européenne a ouvert la voie à la libéralisation des échanges, la Cour de Justice Des Communautés Européennes (CJCE) a apporté une jurisprudence significative à ce sujet, qui a permis de bien cristalliser des normes et des critères juridiques interdisant bon nombre des mesures à effets équivalent à des droits de douanes ou à des restrictions quantitatives.

المقدمة:

عادة ما ترتكز الاستراتيجية التجارية Stratégie Commerciale لبلد ما على مجموعة من العوامل الرئيسية كتشجيع الصادرات، وترشيد الواردات، وتمنية الثروة الوطنية، وتكوين احتياطي نقدي وتحفيز الإنتاج الوطني وتطويره. مثل هذه السياسات غالباً ما توصف بالتدخلية Interventionniste نظراً لاعتمادها تقنيات اقتصادية على درجة عالية من الحمائية Protectionnisme المتعارضة، في وقتنا الراهن، مع قيام العديد من التكتلات الاقتصادية القائمة على مبدأ تحرير التبادلات التجارية، وما يترتب عليه من ضرورة مراجعة السياسات العامة في البلاد، وعلى وجه الخصوص التجارية منها والجمركية Politique Douanières.

تشكل منطقة التبادل الحر Zone De Libre-Échangeالمحور الرئيس لأي تجمع اقتصادي دولي. على المستوى العملي، ويتطلب تأسيس هذه المنطقة قيام الإدارة الجمركيةAdministration Douanière بتسهيل التبادلات التجارية مخفضةً من شدة الحواجز Barrières التي تعيق نمو التجارة بين أطراف المشروع، وصولاً الى إلغائها في نهاية مرحلة انتقالية Période Transitoire. ومن ثمّ العمل، وبالسرعة القصوى، على ترشيد اللجوء إلى التقنيات الحمائية بما يسمح بممارسة تبادل تجاري حر بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

على الصعيد الدولي، بنهاية الحرب العالمية الثانية سعت الغات GATT إلى إنجاز زيادة في حجم التجارة الدولية من خلال تفكيك التدريجي للرسوم الجمركية Désarmement Douanier Progressif. استدعى تحويل هذه الرؤية إلى واقع، العمل على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، حظر القيود الكمية Restrictions Quantitatives و تجنب تطبيق أي شكل من أشكال المعاملة التمييزية Traitement Discriminatoire على البضائع المستوردة في مواجهة المنتجات الوطنية Produits Nationaux.[1]

[1] على المستوى الأوروبي، شهدنا ارتفاعاً ملموساً لمعدلات التجارة البينية الأوروبية بعد إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب Communauté Européen du Charbon et de l'Acier(CECA)، المنطقة الأوربية للتبادل الحر Association Européenne de Libre-échange (AELE)، الاتحاد الجمركي الأوروبي Union Douanière Européenne الذي أسّس بموجب اتفاقية روما لعام 1957 وأخيراً الاتحاد الأوروبي (UE). تطلب

يعدّ تحرير التبادلات التجارية حجر الزاوية لأي مشروع شراكة اقتصادية. ويتطلب الوصول الحقيقي لهذا التحرير تطبيقاً تدريجياً لمبادئه، يجري ، في المقام الأول تحرير تجارة البضائعLibéralisation Du Commerce Des Marchandises وهو ما سيشكل موضوع بحثنا في هذه الدراسة. في مرحلة لاحقة، وبغية تأمين بيئة مناسبة للتنمية المستدامة Développement Durable بين الشركاء يُعمد إلى توسيع نطاق تحرير التبادلات ليتناول تحرير الخدمات Services ورؤوس الأموال Capitaux، وهو ما نأمل في التعمق في بحثة في دراسة لاحقة.

هذه النماذج من التعاون الاقتصادي قامت على الإلغاء Abolition التدريجي للرسوم الجمركية، بين الدول الأعضاء، وإزالة أشكال القيود الكمية كلّها Restrictions Quantitatives المفروضة على دخول البضائع وخروجها، فضلاً عن منع تبني الإجراءات التي يمكن أن تحمل في طياتها آثاراً مماثلة Mesures d'Effet Équivalent لما يمكن أن يولده الرسم الجمركي أو القيود الكمية. ومن ثمّ تلتزم الأطراف كلّها، بشكل تام، بإزالة كل ما يعيق حرية تبادل البضائع، سواء تعلق الأمر بإجراءات مقيدة Entraves ذات طبيعة قانونية، أو إدارية Administrative، أو مالية Pécuniaire، أو ضريبية Fiscales، أو تقنية Techniques أو حتى مادية physiques (الرقابة الجمركية Contrôles Douaniers)[2].

خلال المرحلة الانتقالية تقوم الأطراف بتفكيك منظومة الرسوم الجمركية القابلة للتطبيق على المنتجات الواردة من بقية الشركاء. بنهاية هذه المرحلة، تتمكن بضائع الشركاء من دخول الأسواق الوطنية بإعفاء تام من تطبيق الرسم الجمركي Exemption Totale Des Droits De Douane. من جانب آخر، تلتزم الدول الأطراف بعدم تبني رسوم جمركية جديدة وبعدم زيادة تلك المطبقة خلال المرحلة الانتقالية.

الوصول إلى هذه المستويات من معدلات التجارة الأوروبية . الأوروبية خبرةً قامت، بشكل رئيس، على احترام المبادئ الثلاثة التي كانت الـ GATT قد أعلنتها. بمرور الزمن، استلهمت العديد من التجمعات الاقتصادية الدولية تقنيات Mécanismes هذه الصيغة الأوروبية لفكرة التبادل الحر.

[2]CJCE, 13 décembre 1973, Social Fonds voor de Diamantarbeiders contre NV Indiamex et Association de fait De Belder, C/Belgique, aff. 37 et 38/73, Rec.1973, p. 01609.

على المستوى العملي، لا يكفي التطبيق الفعلي لمبدأ حرية عبور البضائع وإلغاء الرسوم الجمركية المنبثق عنه لإنجاز حرية التبادل التجاري المنشودة. فقد تعمد بعض الدول إلى تبني صور جديدة من إجراءات الحماية الجمركية الهادفة إلى التخفيف من حدة التغييرات التي ترافق تطبيق مبدأ حرية العبور. من هذه الصور قيام الإدارات الجمركية Services Douaniers بتبني معايير قياسية متشددة تسمح بتبرير عدم دخول منتج الشريك إلى السوق الوطنية[3].

في الواقع، لا توجد صعوبة في فهم طبيعة الرسم الجمركي وماهيته، فهي ليست سوى أعباء Charges ذات طبيعة مالية مدرجة في تعرفة جمركية Tarif Douanier واضحة ومحددة النسب بشكل مسبق، مما ساعد على غياب شبه تام لأي شكل من أشكال النزاع Contentieux بين الشركاء بهذا الصدد. بيد أن الواقع العملي يشير إلى خلاف ذلك عندما يتعلق الأمر بالإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية، ولاسيّما إذا ما علمنا أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع مانع Définition Sérieuse لمثل هذه النوع من الإجراءات المتنوعة بطبيعتها والمتعددة في أشكالها، الأمر الذي يجعل من مسألة إلغائها أكثر تعقيداً.

إزاء عدم تعرض المحاكم الوطنية لمثل هذا النوع من الإشكاليات القانونية يجب علينا البحث في تجارب مؤسسات قانونية أجنبية ذات باع الطويل في هذا الميدان. ولعل المنطق يقودنا بشكل طبيعي، ولعدة أسباب لا مجال لذكرها الآن، لترجيح البحث في تجربة محكمة العدل الأوروبية Cour de Justice Européenne (CJCE) الرائدة في هذا المجال. بمرور الزمن، قدمت المحكمة إرثاً من الاجتهاد القضائي Œuvre Jurisprudentielle ساعد على تأمين إطار قانوني واضح ومحدد للإجراءات الوطنية ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية، ممّا سمح بعدم انحراف منطقة التبادل الحر الأوروبي عن أهدافها المبتغاة. تمحور جهد المحكمة في تناول فكرة الإجراءات ذات الأثر المماثل على مستويين اثنين بداية، الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية Taxes d'Effet Équivalent aux Droits de Douane (TEE) (المطلب الأول)،

[3]BERR Jean-Claude et TRÉMEAU Henri, Introduction au droit douanier, ouvrage collectif, Éd. Dalloz, 1997, p 33.

ومن ثم الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية Mesures d'Effet Équivalent aux Restrictions Quantitatives (MEERQ) (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حظر الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية

Interdiction Des Taxes D'effet Équivalant

À Des Droits De Douane (TEE)

تبنى الاتحاد الجمركي الأوروبي، المنبثق عن اتفاقية روما لعام 1957، تطبيق حظر تام و صارم Interdiction Stricte للرسوم الجمركية على الواردات وعلى الصادرات بين الدول الأعضاء[4]، هذا فضلاً عن منع كل أشكال الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية[5]. يقصد بهذه الأخيرة تلك الإجراءات التي، تظهر تحت مسميات متنوعة أو تتخفى تحت إجراءات مختلفة، التي تؤدي بشكل حتمي إلى ذات النتائج التمييزية Résultats Discriminatoires أو الحمائية Protecteurs المترتبة على تطبيق رسم جمركي معين.

الفرع الأول: مفهوم الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية

Notion de la Taxe d'Effet Équivalent à des Droits de Douane

نصت المبادئ العامة للمجموعة الأوروبية (CE) على أن كل عبء مالي Charge Financière مفروض على الواردات أو على الصادرات من البضائع وغير المتعلق بأي نظام عام للاقتطاعات الداخلية Imposition Intérieure ليس إلا ضريبة ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية. هذا الحظر رتب على الدول الأعضاء احترام نوعين من الالتزامات، يتعلق الأول منها بمنع تبني أي ضريبة تحمل في طياتها أثراً مماثلاً للرسوم الجمركية، في حين أن الثاني يتعلق بعدم تشريع أي اقتطاع داخلي يتضمن بعدًا تمييزياً Discriminatoire أو حمائياً Protecteur[6].

وبذلك رأت محكمة العدل الأوروبية CJCE أنّ: " ضريبة ما يمكن عدّها ضريبة ذات أثر مماثل للرسم الجمركي، أياً كان مسماها وآلية تطبيقها، عندما تتمثل في رسم مفروض بشكل منفرد Unilatéralement Imposé سواء عند لحظة الاستيراد أو بعده

[4]Art.23 du traité de Rome 1957.

[5]Art. 25 du traité de Rome 1957.

[6] MOLINIER, Joël, Droit du Marché intérieur européen, Paris, L.G.D.J., 1998, p. 29

وتمس تحديداً البضائع المستوردة من دولة عضو وتستثني المنتج الوطني المماثل لها Produit National Similaire ويكون لها، بغض النظر عن قيمتها أو معدلها، ذات الأثر الذي يتركه الرسم الجمركي على حرية عبور البضائع"[7]. وبمعنى آخر عدّت المحكمة أنّ الضريبة ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ماهي إلا رسمٌ يمس المنتج المستورد Produit Importé، ويستثني المنتج المحلي المماثل Produit National Similaire، مؤثراً تأثيراً سلبياً في سعر الأول، ومولداً الآثار التقييدية ذاتها Incidences Restrictives الناجمة عن الرسم الجمركي[8].

ضمن هذا السياق لم تعر المحكمة اهتماماً لتسمية الضريبة، ولا لطبيعتها وشكلها، ولا لتقنيات اقتطاعها، بل إن اهتمام القضاء كان منصباً على أثر الضريبة. فالمعيار الجوهري Critère Essentiel في هذا المقام هو الأثر التمييزي Effet Discriminatoire للاقتطاع المفروض، الذي يمس المنتجات الوطنية بطريقة مختلفة عن تلك القادمة من البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية. إن تبني مثل هذا المفهوم لـ TEE جاء تلبية لإرادة مشتركة بإزالة التشريعات كلّها التي من شأنها جعل الاستيراد من بقية الشركاء أكثر صعوبة.

بهذا المعنى ، لا يعدّ ضريبة ذات أثر مماثل للرسم الجمركي TEE الاقتطاعات التي تمس الواردات من البضائع التي لا مثيل لها في بلد الاستيراد وذلك لغياب الطابع التمييزي. ومن ثمّ، وفقاً لهذا التعريف ستتمكن الدول الأعضاء من الاحتفاظ بترسانتها من الإجراءات الحمائية والأعباء المالية الإضافية عند غياب المنتج الوطني المماثل أو المشابه أو، بمعنى أدق، غياب الطابع التمييزي للاقتطاع الداخلي.

في مرحلة لاحقة، عدّت الـ CJCE المفهوم السابق تعريفاً ضيقاً لـ TEE، فقامت بتبني تعريف يعدّ أنّ : " أي عبء مالي، وإن صغر، مفروض بشكل أحادي، أياً كانت تسميته أو تقنية تطبيقه والذي يمس البضائع الوطنية والأجنبية بمناسبة عبورها للحدود،

[7]Arrêt du 14/12/62, Commission c/ Luxembourg, affaire du pain d'épices: « la TEE peut être considérée quelque soit son appellation et sa technique comme un droit unilatéralement imposé soit au moment de son importation soit ultérieurement et qui frappent spécifiquement un produit importé dans un État membre à l'exclusion du produit national similaire a pour résultat, en altérant son prix, d'avoir sur la libre circulation des produits, la même incidence qu'un droit de douane ».

[8]CJCE, 25 septembre 1979, Commission des Communautés européennes contre République française, C/ France, aff.232/78, Rec. 1979, p. 02729.

يشكل ضريبة ذات أثر مماثل على الرغم من أنه قد لا يكون مقتطعاً لمصلحة الدولة ، ولا ينتج أي أثر تمييزي أو حمائي وعلى الرغم من أن المنتج الخاضع للضريبة لا يوجد في موضع المنافسة مع أي منج وطني ..." [9].

ضمن هذا السياق، تقوم فكرة الضريبة ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي على وجود عبء مالي Charge Pécuniaire كمعيار أساسي، بغض النظر عن مقداره Montant[10]، بل إن الاهتمام يكون متركزاً على أثر هذا الاقتطاع Incidence Du Prélèvement على المنتج المستورد.

في الواقع، تستدعي حرية عبور البضائع أن يخضع كلا المنتجين الوطني والمستورد للمعاملة ذاتها Traitement. فالمساواة Égalité بين المنتجين يتم ترجمتها عملياً عند غياب أشكال التفرقة كلّها Différence[11]، التي قد تتولد عند فرض ضريبة ما، ما بين أسعار Prix المنتجين أو أوضاعهما Positions في السوق Marché المحلية. ومن ثمّ، لا يمكن عدّ فإن العبء المالي كضريبة TEE عندما يطبق، بالطريقة ذاتها Typiquement، على المنتجات المستوردة وعلى تلك الوطنية[12].

---

[9]CJCE, 1er juillet 1969, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, aff. 24-68, Rec. 1969, p. 00193, point 7.
« Une charge pécuniaire, fut-elle minime, unilatéralement imposée, quelque soit son appellation et sa technique et frappant les marchandises nationales ou étrangères à raison du fait qu'elles franchissent la frontière, constitue une taxe d'effet équivalent alors même qu'elle ne serait pas perçue au profit de l'État, qu'elle n'exercerait aucun effet discriminatoire ou protecteur et que le produit imposé ne se trouverait pas en concurrence avec une production nationale … ».

[10]CJCE, 11 Octobre 1973, Rewe-Zentralfinanz GmbH contre Direktor der Landwirtschaftskammer Westfalen-Lippe, C/Allemagne, aff.39/73, Rec.1973, p. 01039.

[11] على سبيل المثال، تفرض ضريبة على اللحوم بمناسبة استيرادها، في حين لا تخضع المنتجات الوطنية المشابهة لتلك الضريبة، أو أنها قد تخضع لها ولكن على أسس ومعايير مختلفة عن تلك المطبقة على اللحوم المستوردة.
انظر اختلاف الأثر المولد للضريبة Fait Générateur d'Impôt في قرار محكمة العدل الأوروبية:
CJCE, 31 mai 1979, SARL Denkavit Loire contre État français, administration des douanes, C/ France, aff. 132/78, Rec. 1979, p. 01923.

[12]VILÁ COSTA Blanca, GARDEÑES SANTIAGO Miguel, VIOLETA MORENO Lax et APOSTOLOV Mico. Les quatre libertés dans l'union européenne - droit du marché intérieur, l'évolution jurisprudentielle dans la matière : Droits de douane et taxes d'effet équivalent – Notion. Collège D'Europe. 2005-2006, p5.

بغض النظر عن حظر الـ TEE، فإن هذا التعريف لا يهتم بالجهة المستفيدة من ريع الضريبةBénéficiaire de la Taxe[13]، الجهة فارضة الضريبة Autorité Taxatrice[14]، بالتسمية التي يحملها الاقتطاع الداخلي أو حتى بتقنية تحصيله[15]. بطبيعة الحال، لا يهتم التعريف الجديد بتوافر النية التمييزية أو الحمائية لدى سلطات البلد المستورد ولا بوجود حالة من المنافسة بين المنتجين المستورد والوطني[16].

من حيث النتيجة، يراد بالضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ذلك العبء المالي المفروض بطريقة أحادية وبإجراءات وطنية Mesures Nationales، ومن ثمّ فإن الضرائب المفروضة على مستوى التشريعات الأوروبية المشتركة Droit Communautaire[17] أو بواسطة معاهدات دولية Conventions Internationales لا تندرج تحت هذا الإطار[18]. من جانب آخر، إن عبور Franchissement الحدود الوطنية Frontière Nationale، استيراداً أو تصديراً، يشكل المعيار الأساسي للتمييز بين الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية TEE وغيرها من الاقتطاعات

[13] قررت المحكمة الأوروبية عدم أهمية صفة وطبيعة المستفيد من ريع الضريبة التي تمثل TEE، انظر:
CJCE, 19 juin 1973, Carmine CapGolongo contre Azienda Agricole Maya, C/ Italie, aff. 77/72, Rec. 1973, p. 00611.

[14] عدّت المحكمة بعض الاقتطاعات المفروضة من الجهة القائمة على تقديم الخدمات البريدية بمنزلة TEE انظر:
CJCE, 12 janvier 1983, Andreas Matthias Donner contre État néerlandais, C/Pays-Bas, aff.39/82, Rec.1983, p.00019.

[15] CJCE, 10 décembre 1968, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, C-7/68, Rec. 1968, p. 617.

[16] CJCE, 10 octobre 1973, Fratelli Variola S.p.A. contre Administration des Finances Italienne, C/Italie, aff.34-73, Rec.1973, p.981.

[17] لم تعدّ الـ CJCE الإتاوة Redevance المقتطعة عند استيراد أو عبور Transit الحيوانات الحية القادمة من دولة عضو، عندما يراد بهذه الإتاوة تغطية نفقات الرقابة البيطرية Contrôles Vétérinaires المفروضة على الحيوانات التي تنقل عبر الحدود الدولية، والتي لا يتجاوز مقدارها التكلفة الحقيقية Coût Réel لإنجاز عملية الرقابة. انظر:
CJCE, 27 septembre 1988, Commission des Communautés européennes contre République fédérale d'Allemagne, aff.18/87, Rec. 1988, p.05427.

[18] CJCE, 11 août 1995, Édouard Dubois & Fils SA et Général cargo services SA contre Garonor exploitation SA, C/France, aff.16/94, Rec.1995, p. I-02421.

الداخلية التمييزية Impositions Intérieures Discriminatoires، فهذه الأخيرة تمس المنتجات سواء عبرت الحدود أم لم تعبرها[19].

الفرع الثاني: الاقتطاعات غير المحظورة من الضرائب ذات أثر مماثل للرسم الجمركي

Prélèvements qui ne sont pas des TEE interdites

تدفع زيادة سعر المنتج المستورد، بطريقة غير معقولة أو غير مبررة، باتجاه حظر الضرائب ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي، غير أن تطبيق هذا الحظر ليس شاملاً أو مطلقاً. بمعنى آخر، من المتصور قبول بعض صور الاقتطاعات الداخلية المؤثرة في سعر المنتج المستورد وعدّها غير معرقلة لتحرير عبور البضائع بين الشركاء.

أولاً: أجور الخدمات المقدمة فعلياً

Rémunération D'un Service Effectivement Rendu

ترى محكمة العدل الأوروبية *CJCE* أن الأعباء المتمثلة في أجور الخدمات المقدمة Rémunération De Service Rendu ليست من قبيل الـ TEE، اذ انّ اقتطاعها يعدّ مشروعاً لعلة أن هنالك منفعة Avantage مستوفاة في مقابل الأجر المقدم[20]. في الواقع، يستلزم تطبيق هذه الرؤية اجتماع ثلاثة شروط Conditions Cumulatives[21].

يتمثل أول هذه الشروط وأهمها في ضرورة الافادة الفعلية من المنفعة مقدمة Avantage Effectivement Rendu. هذا الشرط الجوهري يعني ضرورة كون الخدمة المقدمة ملموسة ب موضوعياً Objectivement Constaté، بطريقة تسمح بالتأكد من تحقق المنفعة. فالمنفعة تعدّ محققة، على سبيل المثال، عندما تستخدم إحدى الشركات النفطية أنابيب نقل النفط عبر إيطاليا إلى كل من النمسا وألمانيا على أن تؤدي مقابلRedevanceحق المرور وخدمات الصيانة Entretien الدورية للحكومة

[19]DUBOUIS Louis, BLUMANN Claude, Droit matériel de l'Union Européenne, Paris, Montchrestien, 2004, p. 217.

[20]CJCE, 9 novembre 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark, aff. 158/82, Rec. 1983, p. 03573, point 19. Voir aussi, Guillaume Lhuillier, Les taxes d'effet équivalent à des droits de douane.

[21]CJCE, 16 juin 1966, République fédérale d'Allemagne contre Commission de la CEE, C/Allemagne. affaires jointes 52 et 55/65, Rec. 1966, p. 00227.

الإيطالية[22]. على النقيض من ذلك، قد يكون المستورد مجبراً Obligé على دفع نفقات الجمركة Frais De Dédouanement، حصرياً عن طريق مؤسسة البريد، حتى يتمكن من الافادة من بعض التسهيلات الإدارية، في مثل هذه الحالة لا يمكننا عدّ نفقات العمولة البريدية مقابلاً لمنفعة مقدمة فعلياً. فالمستورد له الحق بأداء رسوم الجمركة بنفسه دون وسيط[23].

إن تحقق الشرط الأول يدفع بنا للبحث عن كون المنفعة المقدمة شخصية Personnel، بمعنى أن الخدمات المقدمة يجب أن تصب حصرياً في منفعة من يدفع ثمنها. ومن ثمّ فإن الطابع الفردي للمنفعة Caractère Individuel يعني منحها منحاً فردياً Individuellement للمستور بشكل حصري ولكل متعامل اقتصادي على حدة[24]. من هنا لم يكن من المقبول عدّ الأعباء المالية المفروضة على المستورد كمقابل للفحص الصحي Contrôle Sanitaire من قبيل المنفعة الشخصية لهذا الأخير، اذ انّ هذا النوع من الاختبارات إنما يراد به تحقيق الصالح العام Intérêt Général لمجموع المستهلكين consommateurs[25]. من جانب آخر، رأت المحكمة في التسهيلات الجمركية الممنوحة منحاً جماعياً Globalement وفي التوقيت نفسه Simultanément لمجموعة من المتعاملين الاقتصاديين بعد أدائهم إتاوة معينة ما هي إلا ضريبةٌ ذات أثر مماثلٍ للرسم الجمركي TEE اذ انّها تؤدى منحاً فردياً Individuellement Acquittée في حين تقدم ب جماعياً[26].

[22]CJCE, 16 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Ministero della marina mercantile, Circoscrizione doganale di Trieste et Ente autonomo del porto di Trieste, C/ Italie, aff. 266/81, Rec. 1983, p. 00731.

[23]CJCE, 12 janvier 1983, Andreas Matthias Donner contre État néerlandais, C/Pays-Bas, aff.39/82, Rec.1983, p.00019. Voir aussi, CJCE, 17 mai 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/Belgique, aff. 132/82, Rec. 1983, p. 01649.

[24]CJCE, 26 février 1975, W. Cadsky SpA contre Istituto nazionale per il Commercio Estero, C/ Italie, aff.63/74, Rec. 1975, p. 00281.

[25]CJCE, 14 décembre 1972, S.p.A. Marimex contre Administration italienne des finances, C/ Italie, aff. 29-72, Rec. 1972, p. 01309. Voir aussi, CJCE, 15 décembre 1993, Ligur Carni Srl et Genova Carni Srl contre Unità Sanitaria Locale n. XV di Genova et Ponente SpA contre Unità Sanitaria Locale n. XIX di La Spezia et CO.GE.SE.MA Coop a r l, C/ Italie, Affaires jointes C-277/91, C-318/91 et C-319/91, Rec. 1993, p. I-06621.

[26]CJCE, 21 mars 1991, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C / Italie, aff. 209/89, Rec. 1991, p. I-01575.

أخيراً، تستلزم الـ CJCE قيام تناسب Proportionnalité بين الأجر المدفوع Rémunération والخدمة المقدمة Service Rendu. ومن ثمّ، يجب عدم حساب قيمة الاقتطاع المطبق على المتعامل الاقتصادي بالاستناد إلى قيمة البضائع. في واقع الأمر، تعدّ الخدمة المقدمة متناسبة مع المقابل عندما يكون هذا الأخير محدداً تحديداً مقطوعاً Forfaitairement Établie.

ثانياً: الاقتطاعات الداخلية Impositions Intérieures

من حيث المبدأ، تحضر التشريعات الناظمة لتحرير التبادلات التجارية الدولية إخضاع أحد منتجات الشريك، بشكل مباشر Directement أو غير مباشر Indirectement، للاقتطاعات الداخلية الوطنية. بيد أن هذا الحظر Interdiction ليس مطلقاً، بمعنى أنه يطبق فقط على الاقتطاع الداخلي الذي يصيب المنتج المستورد من الشريك بطريقة أشد Manière Supérieure من تلك المطبقة على المنتج الوطني المماثل أو المشابه، أو على اقتطاع يسعى لحماية هذا الأخير من منافسة منتجات الشريك. ومن ثمّ، يوجد نموذجان من الاقتطاعات الداخلية الممنوعة في مواجهة المنتج الأجنبي المنافس production étrangère concurrente،ألا وهي الإجراءات الضريبية التمييزية و تلك الحمائية.

أ.حظر المعاملة التمييزية الضريبيةInterdiction Des Discriminations Fiscales

الاقتطاع الداخلي هو ضريبة تشكل جزءاً من النظام العام للضرائب في دولة ما، تمس نماذج من المنتجات محددة، بشكل عام ومجرد Abstraitement، وفق معايير موضوعية Critère Objectif. بمعنى أن هذه الضريبة تفرض على المنتج بغض النظر عن جنسيته أو عبوره للحدود[27].

يفترض القول بوجود طابع تمييزي للإجراءات الضريبية الوطنية كون كلا المنتجين الوطني و المستورد متماثلين Identiques. ومن ثمّ، يشترط امتلاك كلا المنتجين الخصائص الجوهرية ذاتها Caractéristiques Intrinsèques، التي تسمح للمستهلك بالاعتقاد بأنه لا فرق باقتنائه أحدهما دون الآخر Propriétés Analogues على اعتبار أنهما قادران على تلبية الحاجات ذاتها Mêmes Besoins.

[27]CJCE, 14 décembre 1972, S.p.A. Marimex contre Administration italienne des finances, C/ Italie, aff. 29-72, Rec. 1972, p. 01309.

فضلاً عن ذلك، يشترط في الاقتطاع الداخلي أن يحمل في طياته أثراً تمييزياً قد يتخذ أشكالاً مختلفة . فالمعاملة التمييزية Traitement Discriminatoire تنطوي على تخصيص المنتج القادم من دولة أخرى بوضع أضعف Position Désavantageuse من ذلك المخصص للمنتج الوطني. في الواقع، يمكن لهذا المعيار أن يترجم في صور مختلفة سواءَ على مستوى المعدلات Taux الضريبية، الوعاء الضريبي Assiette، وطرائق التحصيل Modalité De Perception أو العقوبات لعلة عدم التسديد Sanction Du Non-Paiement. من جانب آخر، قد تقوم إحدى الدول بتقديم تعويض غير مباشر Compensation Indirecte لمنتجاتها الوطنية، يعدّ هذا التعويض من قبيل المعاملة التمييزية غير المباشرة التي يجب البحث في كونها تصب، يقيناً، في مصلحة المنتج الوطني، وإلا يجب غض النظر عن هذا النوع من الدعم الحكومي[28].

ب. حظر الإجراءات الضريبية الحمائية Interdiction Des Mesures Fiscales Protectionnistes

فضلاَ عن حظر الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية، تمنع التجمعات الاقتصادية المحررة للتبادلات التجارية البينية الدول الأعضاء من استغلال حقها في فرض ضرائب واقتطاعات مالية داخلية لحماية ما تنتجه من بضائع[29]. يُراد بالإجراءات الضريبية الحمائية أشكال الاقتطاعات الداخلية كلّها الهادفة إلى حماية البضائع الوطنية من منافسة Concurrence البضائع المستوردة المماثلة. بيد أن غياب المنتج الوطني المماثل لا يعني، بأي حال من الأحوال، غياب الاقتطاع الداخلي ذي الطبيعة الحمائية. إن احتمال قيام هذا الاقتطاع يبقى قائماً عند اجتماع شرطين رئيسيين.

بداية، لابدّ من قيام علاقة تنافسية Rapport De Concurrence بين هذه المنتجات حتى وإن كانت هذه العلاقة جزئية Partiel، غير مباشرة Indirect أو محتملة Potentiel[30]. عملياً، يفحص هل تلبي مثل هذه المنتجات تلبي الحاجة نفسها Même Demande، هل تمثل، من وجهة نظر المستهلك، بديلاً طبيعياً Éventuelle

[28]CJCE, 09 mai 1985, Michel Humblot contre Directeur des services fiscaux, aff.112/84, C/France, Rec., 1985, p. 01367.
[29]Arts. 90 et 91du traité de Rome 1957.
[30]CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.

Alternative محتملاً Possible في المستقبل. في مثل هذه الحالة لا يشترط خضوع المنتج الأجنبي لاقتطاع داخلي ثقيل، اذ أدانت محكمة العدل الأوروبية الحكومة الإيطالية لتطبيقها معدلين من الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، الأول وهو الأشد على المشروبات الروحية التي تحمل صفة OAC، في حين أن تطبيق الثاني كان قد اقتصر على المشروبات التي لا تمتلك صفة OAC، آخذين بالحسبان أن إيطاليا لا تملك تصنيع المنتج الأول[31]. الرأي ذاته كانت قد أخذت به المحكمة بخصوص الضرائب المفروضة على الآليات ذات المحركات الضخمة Grosses Cylindrées التي لا تصنعها فرنسا[32].

بقيام العلاقة التنافسية بين المنتجين يجب البحث، في مرحلة لاحقة، عن ما تحمله الاقتطاعات الداخلية من أثر حمائي Effet Protecteur يعدل في شروط المنافسة لمصلحة المنتج الوطني[33]. غالباً ما تقوم الحكومات بتخصيص ريع ضريبة ما لدعم منتج وطني معين. من البديهي القول: بانّنا إزاء أحد أهم تطبيقات الـ TEE، اذ انّ ما خضع له المنتج الوطني من اقتطاع داخلي سيتم رده كلياً Entièrement Compensée[34]إلى المنتجين الوطنيين في صورة دعم حكومي. ومن ثمّ، يكون المنتج المستورد وحده قد تحمل عبء الاقتطاع الوطني.

عموماً، تشكل كل من شدة التنافسية القائمة Degré De Concurrence بين المنتجات ومقدار عدم عدالة Inégalité النظام الضريبي الوطني شرطين رئيسيين يجب توافرهما للقول :انّ الاقتطاع الداخلي يشكل TEE. في الواقع، يمكن الاعتماد على مجموعة من القرائن التي تسمح بالاعتقاد باجتماع هذين الشرطين كتأخر الواردات Ralentissement Des Importations على سبيل المثال، شريطة قيام العلاقة السببية Lien De Causalité بين كل من الإجراءات الضريبية المتخذة وتأخر الواردات.

[31]CJCE, 05 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Aff.266/81, C/Italie Rec., 1983, p.731.

[32]CJCE, Humblot, op. cit.,.

[33]CJCE, 31 mai 1979, SARL Denkavit Loire contre État français, administration des douanes, C/ France, aff. 132/78, Rec. 1979, p. 01923. CJCE, 17 juin 1998, Grundig Italiana SpA contre Ministero delle Finanze, C/ Italie, aff. 68/96, Rec. 1998, p. I-03775. CJCE, 19/06/73, Capolongo, op. cit.,.

[34]CJCE, 18 juin 1975, Industria Gomma Articoli Vari IGAV contre Ente nazionale per la cellulosa e per la carta ENCC, C/ Italie, aff. 94-74, Rec. 1975, p. 00699.

من حيث المبدأ، لا يمكن عدّ أي عبء مالي مفروض ومقتطع لمجرد عبور Franchissement البضائع للحدود Frontière من قبيل الـ TEE. فقد تصيب هذه الضريبة المنتجات كلّها، الوطنية والأجنبية، على حد سواء، في المستوى نفسه، أو المرحلة من التسويق Stade De Commercialisation[35]، وبمعايير موضوعية Critères Objectifs غير متعلقة Indépendantes بمنشأ البضائع Origine De Produits[36].

كذلك هو الحال عند تبني التشريعات الوطنية بعض الاختلافات Différenciations في التركيب الفني للاقتطاع الداخلي، شريطة انسجام ذلك مع الأهداف المعلنة للتجمع الاقتصادي. على سبيل المثال، يطبق النظام الضريبي الإيطالي على الكحوليات المُصنّعة Alcool Dénaturé معدلات ضريبية مختلفة، اذ تخضع صناعة الكحول المُخمّر Alcool De Fermentation، المُصنّع عادةً في إيطاليا، لمعدل تفضيلي أو تشجيعي Préférentiel إذا ما قورن بذلك المفروض على الكحول المركب أو المستخلص Alcool De Synthèse، المُطابق Identique من حيث صيغته الكيماوية Formule Chimique واستعماله Usage للأول وغير المتوفر إلا استيراداً Exclusivement Importé. وعلى الرغم مّما سبق، ترى رأت الـ CJCE أن هذا النظام يلبي الشروط الثلاثة التي تفرضها اتفاقية روما. بدايةً، يقوم هذا الاقتطاع الداخلي على معايير موضوعية Critères Objectifs، ألا وهي المواد الأولية Matières Premières المستعملة (منتجات زراعية Agricoles من جهة وبترولية Pétrole من جهة ثانية). ويحقق كذلك هدفاً للسياسة الصناعية متفقاً تماماً مع قواعد قانون الاتحاد الأوروبي ومتطلباته Droit Communautaire، ونعني بذلك المحافظة على المهن القائمة على التقطير Activité De Distillation في المنتجات الزراعية. أخيراً، لم يتضمن هذا التطبيق الضريبي أية معاملة تمييزية لأنّ الكحول المُخمّر المستورد يستفيد أيضاً من

[35]CJCE, 5 mai 1970, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, aff. 77/69, Rec.1970, p. 00237. CJCE, 29 juin 1978, Statens Kontrol med ædle Metaller contre Preben Larsen ; Flemming Kjerulff contre Statens Kontrol med ædle Metaller, C/ Danemark, aff. 142/77, Rec. 01543.

[36]CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.

المعدل التفضيلي Taux De Faveur، في مقابل تحمل الصناعات البتروكيماوية Industrie Pétrochimique الإيطالية للمعدل الطبيعي Taux Normal الأكثر كلفة[37].

في المقابل، أدانت المحكمة فرض الحكومة الفرنسية لرسوم تصنيع على المشروبات الروحية المُصَنّعة من الحبوب Eaux De Vie Céréalières، المستوردة بشكل شبه كامل، في حين أعفت تلك المُشتقة من الخمور والفواكه التي تشكل جزءاً لا يستهان به من الإنتاج الوطني Production Nationale[38]. كذلك الأمر أدينت الحكومة الإيطالية لفرضها معدلات مضاعفة Taux Multiplié على الشرائح الضريبية Bandelettes Fiscales المطبقة على المشروبات الروحية المستخلصة من الحبوب أو من قصب السكر، وغير المُصَنّعة في إيطاليا، في حين خضعت المشروبات الروحية المُصَنّعة من العنب أو مخلفاته، المُصَنّعة على الطريقة الإيطالية Typiquement Italiens، لمعدلات طبيعية[39].

المطلب الثاني: الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية

*Mesures d'Effet Équivalant à des Restrictions Quantitatives (**MEERQ**)*

نصت المواد 28 و 29 من اتفاقية روما على حظر جميع أشكال القيود الكميةRestrictions Quantitatives، سواء على الصادرات أم على الواردات، فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و كذلك الإجراءات ذات الأثر المماثل لها كلّها Mesures d'Effet Équivalent. فضلاً عن ذلك، و بهدف السماح للبضائع بالعبور بحرية تامة بين الدول الأعضاء، منع الاتفاق أشكال الحواجز التقنية كلّها Obstacles Techniques المطبقة على تبادلات التجارية البينية[40].

الفرع الأول: مفهوم الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية

Signification Des MEERQ

في الحقيقة، لم تقدم المادة 28 من اتفاقية روما أي تعريف لمثل هذا النوع من الإجراءات، الأمر الذي دفع باللجنة الأوربية La Commission لتحديد طبيعة

[37]CJCE, 14 janvier 1981, SpA Vinal contre SpA Orbat, C/ Italie, aff. 46/80, Rec. 1981 p. 00077.

[38]CJCE, 27 février 1980, Régime fiscal des eaux-de-vie, C/ France, aff. 168/78 et 169/78, Rec. 2004, p.00347.

[39]CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.

[40]BERNARD René Christian, Les mesures d'effet équivalent au sens des articles 30 et suivants du Traité de Rome, R.T.D.E., 1968, p. 265-292.

الإجراءات الوطنية Mesures Nationales القادرة على التأثير في التجارة البينية. وقد عرفت اللجنة هذه الإجراءات، بمنتهى الدقة، على أنها كل ممارسات Pratiques أو توصيات Recommandations إدارية، تشريعات Législations أو أنظمة Réglementations الوطنية، خاصة تلك التجارية و التقنية، تشجع على تبني سياسة أو سلوكيات تقييدية Comportement Restrictif للتبادلات التجارية[41].

تبدو مهمة تحديد مفهوم للإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية MEERQ أكثر صعوبة من تلك المتعلقة بالضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية TEE[42]، مّما يفسر التعريف الواسع الذي تبنته محكمة العدل الأوروبية معتبرةً أن كل تشريع وطني ذو طبيعة تجارية يعيق التجارة بين الدول الأعضاء هو بمنزلة أثر مماثل للقيود الكمية[43]. بمعنى ضرورة تمتع المنتج المُصَنّع في دولة عضو بالإمكانيات التسويقية ذاتها التي يتمتع بها المنتج الوطني في بلد الاستيراد[44].

على المستوى العملي، يتم التركيز على أثر Effets [45] هذه الإجراءات المتنوعة Variées، الذي لا يشترط بلوغه حداً Seuil معيناً، إذ يكفي أن يكون قادراً على الإضرار بالتبادلات البينية وإن صغر Même Minime. كذلك لا تهتم المحكمة بالآلية أو الطريقة Manière التي أعاق من خلالها التشريع التجارة البينية، فقد تكون مباشرة Directe أو غير مباشرة Indirecte، واقعة فعلياً Actuelle أو محتملة لاحقاً Potentielle[46].

[41]Directive de la Commission européenne du 22/12/69.

[42]DAUSES Manfred A., Mesures d'effet équivalent à des restrictions quantitatives à la lumière de la jurisprudence de la Cour de justice des Communautés européennes, R.T.D.E., 1992, p. 607. Voir aussi, DANIELE Luigi, Réflexions d'ensemble sur la notion de mesures ayant un effet équivalent à des restrictions quantitatives, R.M.C., 1984, p. 477.

[43]CJCE, 11 juillet 1974, Procureur du Roi contre Benoît et Gustave Dassonville, C/Belgique, aff.8/74, Rec.1974, p.837.

[44]CJCE, 20 février 1979, Rewe-Zentral AG contre Bundesmonopolverwaltung für Branntwein, C/ Allemagne, aff. 120/78, Rec. 1979, p. 00649.

[45]CJCE, 1984, Commission c/.Italie, interdiction d'importer en Italie des autobus de plus de sept ans. CJCE, 6 mai 1988, République hellénique contre Commission des Communautés européennes, aff. 111/88 R, Rec. 1988, p. 02591 (quotas de commercialisation des produits pétroliers en Grèce.

[46]CJCE, 11 juillet 1974, Procureur du Roi contre Benoît et Gustave Dassonville, C/Belgique, aff.8/74, Rec.1974, p.837.

أولا: أشكال الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية

Formes du MEERQ

تُبيّن اجتهادات الـ CJCE، بشكل جلي، إمكانية اتخاذ الإجراء ذي الأثر المماثل للقيد الكمي أشكالاً متعددة. يظهر الـ MEERQ في صورة إجراء متعلق بالمنتج كالمكونات Composition، الاسم Appellation، وضع العلامات Étiquetage، السعر prix، طريقة الإعلان Publicité أو التسويق Commercialisation[47]. من جانب آخر، قد يأخذ هذا الإجراء شكل دعم أو تحفيز Promotion للإنتاج الوطني[48]، ورقابة مُبالغ فيها وغير مبررة Contrôles Zélés[49]، وعدم التدخل والمبادرة Non-Intervention[50]، أو حتى زيادة التكاليف المالية المفروضة على البضائع المستوردة[51].

أ. الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية على الاستيراد MEERQ à l'Importation

من حيث الأصل، تتركز الآثار التقييدية Effets Restrictifs لهذه الإجراءات على الواردات، إذ تسهم الـ MEERQ في جعل الواردات أكثر صعوبة، كاشتراط الحصول على إجازة للاستيراد Licence D'importation ، مما يؤخر عملية وصول البضائع إلى الأسواق المحلية ويزيد في كلفة وصولها إلى المستهلك، ومن ثمّ في زيادة سعرها

[47]BERR Jean-Claude, Le marquage d'origine obligatoire, une fausse bonne idée européenne, M.O.C.I., n° 1170, du 28 sept. 2006, p. 53-55.

[48]قد تشكل الحملات الدعائية التي تمولها الحكومات صورة من الـ MEERQ، اذ أدانت الCJCE قيام الحكومة الايرلندية بحملة تحت شعار " ! Buy Irish " الداعية لاستبدال البضائع الأجنبية بتلك الوطنية والحد، ومن ثمّ، من اجتياح البضائع الأوروبية للسوق الايرلندية.

CJCE, 24 novembre 1982, Commission des Communautés européennes contre Irlande, aff. 249/81, Rec. 1982, p. 04005.

[49]عدّت الـ CJCE أن مبالغة الحكومة الفرنسية في الرقابة من قبيل الـ MEERQ لرفضها دخول الواردات لأسباب قانونية غير جوهرية Irrégularités Non Substantielles يمكن تجاوزها. في هذا انظر:

CJCE, 10 mars 1983, Syndicat national des fabricants raffineurs d'huile de graissage et autres contre Groupement d'intérêt économique "Inter-Huiles" et autres, C/ France, aff. 172/82, Rec. 1983, p. 00555.

[50]لا يشترط في الاجراء ذي الأثر المماثل للقيد الكمي أن يكون يأخذ صورة القيام بعملActe Positif ، فالامتناع عن القيام Abstention بعمل يمكن أن يشكل MEERQ. على سبيل المثل، فيما يعرف بحرب الفراولة Guerre De La Fraise، عدّ شكلاً من الـ MEERQ تقاعس الحكومة الفرنسية عن ردع أعمال النهب والتخريب التي تعرض لها الشاحنات الإيطالية والإسبانية بسرعة وفعالية.

[51]CJCE, 7 février 1984, Duphar BV et autres contre État néerlandais, C/ Pays-Bas, aff. 238/82, Rec. 1984, p. 00523.

النهائي. قد تظهر هذه الإجراءات أيضاً في صورة شروط تسويقية أو إنتاجية، آليات تسعير [52]، رقابة صحية[53].

من جانب آخر، يمكن للإجراءات المطبقة تطبيقاً حصرياً على البضائع الوطنية أن تشكل MEERQ. من ذلك على سبيل المثال المنح والميزات التي تقدمها الحكومات لمنتجاتها الوطنية كالمساعدات المالية Pécuniaire، والتسهيلات الإعلانية Publicitaire أو باحتكار بعض تسمياتSpécifique Dénomination وحصرها بالمنتجات الوطنية.

فضلاً عمّا سبق، تشكل MEERQ الإجراءات المطبقة وفق آليات مختلفة Applicables de Manières Différentes على المنتجات المستوردة و تلك الوطنية، عندما يفضي الاختلاف في المعاملة إلى تفضيل المنتج الوطني. كما هي الحالة بالنسبة الى الإجراءات المحددة للسعر الأدنى Prix Minimums اذ يعتمد نظام لتحديد Régime De Fixation السعر يختلف باختلاف المنتج بحسب هل وطنيا أم أجنبيا مانحة مزيدا من الميزات Avantages للأول على حساب الثاني.

ب. الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية على التصدير MEERQ à l' Exportation

لا يمكن حصر تطبيقات الـ MEERQ في الواردات، إذ انّ الصادرات تشكل أيضاً بيئة مناسبة لمزيد من هذه التطبيقات. في الواقع، قد تسعى الدول إلى تأمين بعض الامتيازات لإنتاجها الوطني وأسواقها المحلية على حساب إنتاج الدول الشركاء والتبادلات التجارية معها[54]. على المستوى العملي، عدّت بمنزلة إجراء ذي أثر مماثل للقيد الكمي

[52]CJCE, 24 novembre 1993, Procédure pénale contre Bernard Keck et Daniel Mithouard, C/ France, Affaires jointes C-267/91 et C-268/91, Rec. 1993 page I-06097 (l'interdiction de la revente à perte en France). Voir aussi, CJCE, 27 juin 1996, Procédure pénale contre Rémy Schmit, C/ France, aff. 240/95, Rec. 1996, p. I-03179 (validation de l'obligation de fermeture les dimanches et jours fériés car elle concerne tous les produits et tous les opérateurs).

[53]IYNEDJIAN Marc, L 'Accord de l'Organisation Mondiale du Commerce sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires. Une analyse juridique, Paris, Ed. L.G.D.J., 2002, p.11. Voir aussi, CJCE, 18 octobre 1979, Procureur général contre Hans Buys, Han Pesch et Yves Dullieux et Denkavit France SARL, C/ France, aff. 5/79, Rec. 1979, p. 03203.

[54]CJCE, 8 novembre1979, P.B. Groenveld BV contre Produktschap voor Vee en Vlees, C/ Pays-Bas, aff. 15/79, Rec. 1979, p. 03409.

على الصادرات التشريعات الفرنسية الناظمة لعمل الأشخاص والمؤسسات المرخص لهم بجمع الزيوت المستعملة وتدويرها، والملزمة لهم بإعادة معالجة تلك الزيوت في منشأتهم الخاصة وعدم تصديرها إلى خارج البلاد[55].

ثانياً: خصائص الإجراءات المماثلة للقيود الكمية

Caractéristiques de MEERQ

تتضمن معظم التشريعات التي يمكن وصفها بـ MEERQ قيداً غير صريح بل مقنعاً Restriction Déguisée، فقيام السلطات البريطانية، على سبيل المثال، بمنع استيراد لحوم الديك الرومي لمدة محددة، وقبيل أعياد الميلاد، عدّ من قبل الـ CJCE إجراءاً مماثلاً للقيد الكمي على عدّ أن غايته الحقيقة اتجهت نحو تفضيل استهلاك المنتج المحلي على حساب منتجات الجار الايرلندي الشمالي المتضرر[56].

غالباً ما تشكل التشريعات الوطنية وسيلةً لتمييز تعسفي Discrimination Arbitraire يُفضل المنتج الوطني على المستورد. فحظر الإعلان Publicité عن المشروبات الكحولية المبرر بحماية الصحة Protection De La Santé العامة يمكن أن يشكل MEERQ عندما يستهدف فقط المنتجات المستوردة المماثلة لمنتجات وطنية مشابهة من حيث الاستهلاك Consommation لا من حيث الصنع Fabrication مسموح لها بالإعلان.

في الحالات المعاكسة، لا يمكننا القول انّ غياب المعاملة التمييزية Traitement Discriminatoire يعني، بأي حال من الأحوال، غياب الإجراء ذي الأثر المماثل للقيد الكمي. فالالتزام المفروض على المنتجات بضرورة مطابقتها للمعايير والقواعد التقنية Règles Techniques للدولة المستوردة، يمثل MEERQ كونه يلزم المنتج المستورد على القيام بعملية تكيف مكلفة مع الأنظمة الداخلية[57]. في هذا الصدد عدّت محكمة العدل الأوروبية التشريع البلجيكي كـ MEERQ لإلزامه المستوردات من المواد الغذائية

[55]CJCE, 10 mars 1983, Syndicat national des fabricants raffineurs d'huile de graissage et autres contre Groupement d'intérêt économique "Inter-Huiles" et autres, C/ France, aff. 172/82, Rec. 1983, p. 00555.

[56]CJCE, 31 janvier 1984, Commission des Communautés européennes contre Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, aff. 40/82, Rec. 1984, p. 00283.

[57]MATTERA Alfonso, Libre circulation des marchandises et articles 30 à 36 du Traité C.E.E., R.M.C., 1976, p. 500-521.

وضع رقم إشعار إدارة التحري الصحي Services D'inspection الوطنية، على الرغم كون هذا الإجراء مطبقاً على حد سواء على كل من المنتجين البلجيكي والأوروبي، إلا أنه يولد أعباء إضافية des Frais Supplémentaires تعيق وتؤخر دخول الأخير إلى السوق البلجيكية، خاصة إذا ما علمنا بأن هذا الرقم لا يحمل أي قيمة إعلامية إضافية يمكن أن تفيد المستهلك[58]. بالمثل، فإن تحديد Fixation سعر منخفض جداً Prix Trop Bas لمنتج وطني أو مستورد سيحد من الواردات إذ انّ المستوردين يتحملون أعباء و نفقات إضافية، لعل أبسطها نفقات النقل الخارجي، ومن ثمّ تقليص هامش ربح بيع المنتج المستورد. من هنا أدين تحديد الحكومة الفرنسية لأسعار مادة البنزين في محطات الوقود الذي صب في مصلحة منتجي المادة في مصافي البترول الفرنسية. في المقابل، لا يشجع تحديد مستوى مرتفع جداً للأسعار Prix Trop Haut على مزيد من الواردات التي ستحرم من بعض الميزات النوعية التي تزيد من قدرتها التنافسية.

أخيراَ، من الضروري ألا تكون الإجراءات الوطنية تقييدية Restrictive أكثر مما ينبغي، وإلا عدّت ذلك نوعاً من القيود الكمية المقنعة Déguisée. بمعنى آخر، يجب أن تكون هذه الإجراءات متناسبة مع الأهداف Objectifs المراد إنجازها. على سبيل المثال، يمكن لاشتراط استخدام لغة بلد الاستيراد أن يشكل MEERQ عندما تشترط الإجراءات الوطنية قيوداً لغويةً مبالغاً فيها Obstacles Linguistique Supplémentaires، بحجة حماية المستهلكProtection Des Consommateurs. اذ يمكن أن توصف هذه القيود بأنها غير متناسبة وحماية المستهلك عندما لا يطلب الى المنتجين المحليين الالتزام بها[59]، يستدعي مفهوم التناسب Notion De La Proportionnalité البحث في إمكانية بلوغ الهدف ذاته بوسيلة أقل تقييداً Moins Restrictif للتبادلات التجارية. ومن باب أولى ألا يكون الهدف المنشود من الإجراء قد تحقق فعلياً في مرحلة سابقة. بالاستناد إلى ذلك رأت المحكمة الأوروبية في عدم ضرورة الفحوصات الإضافية التي تشترط الحكومة الألمانية إنجازها على أراضيها، على الرغم من قيام دولة التصدير باستيفاء شروط

[58]CJCE, 16 novembre 2000, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/ Belgique, aff. C-217/99, Rec. Rec.2000, p. I-9485.
[59]CJCE, 03 juin 1999, Colim NV contre Bigg's Continent Noord NV, aff.33/97, C/Belgique, Rec., 1999. p. I-03175.

الرقابة الصحية كلّها Contrôle Sanitaire المطلوبة، وعدّت تصرف السلطات الألمانية بنزلة اجراء ذي أثر مماثل للقيد الكمي[60].

الفرع الثاني: بعض الاستثناءات على الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية

Dérogations à l'Interdiction des MEERQ

عادةً ما تقبل التشريعات بعض الاستثناءات Exceptions التي تسمح بتطبيقات محدودة للقيود الكمية. فالإجراءات الوطنية الملبية لضرورات، غير اقتصادية Non Économiques، تخرج عن نطاق تطبيق الـ MEERQ. مثل هذا الاستثناء يجد تبريره في أن لكل دولة عضو الحق في الدفاع عن مصالحها الوطنية التي ترى أنها غير محمية بالشكل الكافي Insuffisamment Protégé. ومن ثمّ تم تكييف العديد من الإجراءات الوطنية على أنها لا تشكل عائقاً أمام حرية عبور البضائع إذا ما تم تبنيها تحت ذريعة حماية الآداب العامة Moralité Publique، والنظام العام Ordre Public، والأمن العام Sécurité Publique[61]، والصحة العامة Protection De La Santé[62]، والبيئة Enivrement[63]، وحياة الأشخاص و الحيوانات Vie Des Personnes Et Des Animaux[64]، والأموال العامة Trésors Nationaux[65] والملكية الصناعية والتجارية

[60]CJCE, 08 novembre 1979, Firma Denkavit Futtermittel Gmbh contre Den Minister Für Ernährung, C/ Allemagne, aff. 251/78, Rec., p. 3369

[61]CJCE, 10 juillet 1984, Campus Oil Limited et autres contre Ministre pour l'Industrie et l'Énergie et autres, C/Italie, aff.72/83, Rec. 1984, p. 2727.

[62] أيدت المحكمة الأوروبية الإجراءات المتخذة على مستوى الاتحاد الأوروبي القاضية بحظر تصدير لحوم الأبقار Viande Bovine من كل من إنكلترا وايرلندا باتجاه بقية دول المجموعة، وذلك كإجراء احتياطي لحماية الصحة العامة من آفة جنون البقر Vache Folle، في هذا انظر:

CJCE, 5 mai 1998, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord contre Commission des Communautés européennes « Vache Folle », aff.180/96, Rec. 1998, p. I-02265. CJCE, 1991, A.P.E.S.A.

[63]كما هو الحال بالنسبة الى التشريعات الدنماركية الملزمة للمنتجين بتعبئة المشروبات في عبوات قابلة للتدوير Emballages Recyclables. انظر:

CJCE, 20 septembre 1988, Royaume d'Espagne contre Conseil des Communautés européennes, C/ Danemark aff. 203/86, Rec. 1988, p. 04563.

[64]CJCE, 3 décembre 1998, Ditlev Bluhme, C/ Danemark, aff. 67/97, Rec. 1998, p. I-08033.

[65]CJCE, 23 novembre 1978, Regina contre Ernest George Thompson, Brian Albert Johnson et Colin Alex Norman Woodiwiss, C/ Royaume-Uni, aff.07/78, Rec. 1978, p. 02247.

Propriété Industrielle Et Commerciale[66]. من جانب آخر، اعترفت الـ CJCE بحق الدول في تبني أي إجراء ذي أثر مماثل للقيود الكمية في معرض سعيها لزيادة فاعلية الرقابة الضريبية Contrôles Fiscaux، ومصداقية التحويلات التجارية وضمان حماية المستهلك[67]، شريطة ألا تكون مجرد ذريعة واهية Prétexte[68].

تراقب محكمة العدل الأوروبية استخدام الدول الأعضاء لهذا النوع من الاستثناءات، اذ تقوم بالتحقق من قيام العلاقة المباشرة Rapport Direct بين الاستثناء والمنفعة العامة، إذ يجب أن يشكل تبني هذا الإجراء الاستثنائي ضرورة ملحة لحماية المصلحة العامة. بالاستناد إلى قيام هذا النوع من العلاقة المباشرة لم تكيف الـ CJCE قرارات الحكومة البلجيكية التي تحظر إدخال النفايات إلى الإقليم الوطني على أنها من قبيل الـ MEERQ، وذلك لتبرير السلطات البلجيكية هذا النوع من الحظر بضرورات حماية البيئة[69].

كما هو الحال بالنسبة الى الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيد الكمي، يشترط في الاستثناءات التناسب مع الاستحقاقات والضرورات المراد تأمينها. يتم تبني الاستثناء في حدود ضرورات المصلحة العامة، اذ انّ أي تجاوز يمكن رصده على هذا المستوى يسمح بإعادة تكييف الاستثناء على أنه MEERQ. ومن ثمّ تلتزم الدول باختيار الإجراء الأقل ضرراً على حرية عبور البضائع[70]. يتطلب التحقق من توافر عنصر التناسبية Proportionnalité في الإجراء الوطني الأخذ بالحسبان مجموعة من العناصر. على سبيل المثال، عند اشتراط الحصول على ترخيص إداري مسبق Autorisation Administrative Préalable لا بدّ من كون منح هذا الترخيص قائماً على معايير موضوعية Critères Objectifs، غير تمييزية Non Discriminatoires، معروفة بشكل مسبق Connus À l'Avance، وألا يحقق هذا الترخيص الغايات ذاتها التي يمكن أن تؤمنها الرقابة الجمركية المنجزة في مرحلة سابقة[71].

---

[66] Art30. du traité de Rome 1957.

[67] CJCE, 20/02/1979, Cassis de Dijon, aff. 120/78, Rec., p. 00649.

[68] CJCE, 5 décembre 2000, Ministère public contre Jean-Pierre Guimont, aff. C-448/98, Rec.2000, p. I-10663.

[69] Commission c/ Belgique, 09/07/92.

[70] CJCE, 22 octobre 1998, Commission des Communautés européennes contre République français e, « Foie gras », aff. 184/96, Rec. 1998, p. I-06197.

[71] CJCE, 22 janvier 2002, Canal Satélite Digital SL contre Administración General del Estado, aff. 390/99, Rec.2002, p.-00607.

تشترط معظم التشريعات الناظمة للتجمعات الاقتصادية على الدول الأطراف الإبلاغ عن أشكال الإجراءات الوطنية كلّها التي يمكن أن تعيق حرية عبور البضائع، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء تعلق الأمر بحظر عام، برفض منح تراخيص أو حتى بتعديل بعض مواصفات أو نماذج المنتجات[72]. من البديهي أن هذه الشفافية Transparence في تبني الإجراءات الوطنية تسهل، بشكل أو بآخر، معالجة المشكلات التي يمكن مواجهتها عند تفعيل مبدأ حرية عبور البضائع.

الفرع الثالث: إبعاد الحواجز التقنية

Élimination des Barrières Techniques

في الواقع، لا يمكن حصر معوقات تحرير عبور البضائع بالقيود المادية أو حتى الضريبية. في حقيقة الأمر، يمكن للتشريعات ذات الطابع التقني أن تشكل ما يشبه القيود الكمية على التبادلات التجارية. يُراد بالقواعد التقنية، عادةً، النصوص التشريعية، التنظيمية أو حتى الإدارية القادرة على منع تسويق Commercialisation منتج أو نوع من المنتجات عن طريق تحديده لمجموعة من الخصائص الواجب توافرها في المنتج حتى يلبي مجموعة من المتطلبات كحماية المستهلك أو البيئة[73]. يمكن تكييف هذه القواعد على أنها MEERQ عندما تجعل، على سبيل المثال، من تسويق منتجٍ مستوردٍ أكثر صعوبةً Plus Difficile أو أكثر كلفةً Plus Coûteuse لفرضها نفقاتٍ وتكاليف إضافيةٍ Frais Supplémentaires تستدعيها عملية تغليف ذلك المنتج بطريقة خاصة Emballages Spéciaux.

عند إزالة الحواجز الجمركية في أي تجمع اقتصادي تشرع الدول الأطراف تلغي بعض الإجراءات الجمركية Formalités Douanières والرقابة على الحدود Contrôles Aux Frontières، الأمر الذي يزيد من أهمية القواعد التقنية نظراً لاحتفاظها بقدرتها على تقييد عبور البضائع. في الحقيقة، تتعدد هذه الحواجز و تتنوع تنوعاً كبيراً، الأمر الذي يتطلب معه تعدد وتنوع أشكال وصور التدخل لإلغائها. عادةً ما تنطلق الجهود من

[72]Décision n° 3052/95/CE du Parlement et du Conseil du 13 décembre 1995.

[73]Règlement (CE) 764/2008 du Parlement européen et du Conseil du 9 juillet 2008 établissant les procédures relatives à l'application de certaines règles techniques nationales à des produits commercialisés légalement dans un autre État membre, JO L 218/29 du 13.8.2008.

تفعيل مبدأ الاعتراف المشترك Principe de la Reconnaissance Mutuelle، بمعنى أن كل دولة عضو تعترف بحق منتجات بقية الدول الأعضاء بدخول سوقها الوطنية[74]. فضلاً عن ذلك تلتزم الدول الأعضاء بإبلاغ القائمين على إدارة التكتل الاقتصادي عن نيتها إجراء بعض التعديلات على القواعد القنية، مما يساعد على تجنب ظهور عوائق جمركية جديدة[75]، على المستوى العملي، لا يمكننا عدّ تفعيل مبدأ الاعتراف المشترك وسليةً كافيةً لتأمين عبور كامل وحر للبضائع[76].

تتطلب مواجهة مثل هذا الواقع إنجاز تنسيق على المستوى التشريعي Harmonisation Législative، يتحدد إطاره في تنسيق الضرورات المتعلقة بالصحة، بالأمن وبحماية البيئة، ولا يخوض في التفاصيل التقنية النوعية الدقيقة. بخصوص هذه الأخيرة يجب العمل على إنجاز معايير تقنية مشتركة تطبق على التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، تؤسس لها منظمات مشتركة[77]، وبن ثمّ عدم إفساح المجال أمام تطبيق المعايير الوطنية المتنوعة والمتغايرة الكفيلة بتقييد المنتجين وإعاقة تحرير التبادلات.

أخيراً، من المقبول في التجمعات الاقتصادية الكبرى تبني آليات تسمح بالتدخل العاجل والفعال لتصحيح أوضاع قد تشكل تهديداً جدياً Atteintes Graves لحرية عبور البضائع[78]، يستهدف هذا النوع من التدخل السريع القيود التي تتعارض وتحرير التجارة البينية سواء تعلقت بقيام حكومة الدولة المعنية بعمل Action أو بالامتناع عن ذلك Inaction. يمكن تبرير اللجوء إلى هذه الوسيلة في ضرورة تجنب الاختلالات الكبيرة Perturbation Grave على مستوى تحرير تجارة البضائع والإضرار Dommage Sérieux بمصالح الأفراد، اذ يعمل التدخل الآني على إيقاف استمرارية، اتساع تلك الاختلالات والأضرار أو تعارضها.

---

[74] من الضروري احترام تصنيع هذه المنتجات أو تسويقها للقواعد المحلية المتعلقة بإجراءات التصنيع وتقاليده.

[75] La directive 98/34 du 22 juin 1998.

[76] MASCLET Jean Claude, L'élimination des entraves techniques dans les échanges intracommunautaires de marchandises, D.P.C.I., vol. 15, 1989, p. 9-33.

[77] على المستوى الأوروبي، يوجد ثلاث منظمات متخصصة في هذا الشأن، بدايةً، اللجنة الأوروبية للمعايرة Comité Européen de Normalisation (CEN) ذات التخصص العام، ومن ثم الـ CENELEC المتخصص في الشؤون الكهربائية والإلكترونية، وأخيراً، الـ Institut Européen de Normalisation des Télécommunication−ETSI المتخصص في قطاع الاتصالات.

[78] Règlement (CE) n° 267/98 du Conseil, du 7 décembre 1998, JO. L 337 du 12.12.1998

الخاتمة:

في نهاية المطاف لابدّ لنا من تحديد أنّ إشكالية بحثنا تظهر، وتظهر فقط، عند دخول اتفاق شراكة اقتصادية دولية حيز التنفيذ، اذ يسعى الشركاء لتعويض النقص في مواردهم المالية أو حتى الحفاظ على مستوى الحماية الاقتصادية الأمثل لمنتجاتهم الوطنية. هذا السعي يترجم على أرض الواقع في صورة أنظمة قانونية تسمح بتوليد الأثر المالي أو الحمائي ذاته الذي يمكن للرسم الجمركي أو للقيد الكمي أن يولده.

من حيث المبدأ، لا تحرم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأطراف من سلطتها في فرض اقتطاعات مالية داخلية. بيد أن ممارسة هذه السطلة السيادية تبقى مقيدة بضرورة مراعاة حيادية الاقتطاع المالي الوطنيNeutralité De La Fiscalité. ومن ثمّ سيحتّم على الفريضة المالية الداخلية أن تمس البضائع المشتركة في الصفات والخصائص والطبيعة جميعها، مما يعنى حظراً لنوعين من الإجراءات المالية: التمييزية Discriminatoires والحمائية Protectionniste. في العموم، لا تحظر مشاريع الشراكة الاقتصادية تطبيق رسوم مكافحة الإغراق Droits Antidumping ،والرسوم التعويضية Compensateurs، والإتاوات أو الرسوم المفروضة في مقابل خدمات مقدمة فعلياً، شريطة ألا تستعمل كوسيلة لحماية غير مباشرة للإنتاج الوطني.

من جانب آخر، عادة ما تحظر الاتفاقات تبني تشريعات داخلية ذات طابع كمي وغاية حمائية، كتلك التي تحدد كمياً إمكانية خلط، تحويل أو استعمال بعض المنتجات بصورة تجبر المنتجين المحليين على إدخال نسبة معينة من العناصر الوطنية المنشأ في المنتج النهائي. بطبيعة الحال، كقيد غير صريح بل مقنع، يمكن للإجراء ذي الأثر المماثل للقيد الكمي أن يتخذ أشكالاً متعددة كتلك المتعلقة بمكونات المنتج، اسمه، علاماته، سعره، طريقة الإعلان عنه أو التسويق له وغير ذلك الكثير.

أخيراً، لا تقتصر صور تقييد حرية عبور البضائع بين الشركاء على الإجراءات ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي أو تلك ذات الأثر المماثل للقيود الكمية، في حقيقة الأمر، يمكن للتشريعات ذات الطابع التقني أو الفني أن تؤدي دوراً سلبياً جداً في تحرير التجارة البينية في تجمع اقتصادي دولي.

في مقابل ما سبق كلّه، تحت ضغط تلبية بعض الضرورات أو المتطلبات ذات الطابع الوطني أو المحلي، التي قد تشكل عائقاً لتحرير تجارة البضائع، يمكن تبرير

بعض التشريعات الهادفة لحماية النظام العام، الآداب العام، السكينة العامة ... الخ. غير أن هذه النوع من الحظر أو التقييد لا يجوز أن يشكل، بأي حال من الأحوال، وسيلةً للتمييز أو قيداً مقنعاً لحرية التجارية بين الأطراف.

تدفعنا تلك الحقائق والنتائج القانونية كلّها إلى أن نوصي بالرجوع إلى مفهوم محكمة العدل الأوروبية للإجراءات ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي أو القيد الكمي كأحد أهم المصادر التي يمكن الركون إليها لتأمين تأطير قانوني دقيق ومتطور لهذا المفهوم. مع مراعاة ضرورة العمل على تحديد المرجع القضائي الوطني صاحب الولاية والاختصاص بالنظر في مثل هذا النوع من المنازعات.

تساعد شفافية الإجراءات الوطنية في تقليص حجم الإشكالات التي يمكن مواجهتها عند دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ. ويدعم هذا الجهد قيام الشريك بإبلاغ بقية الأطراف عن أشكال الإجراءات الوطنية كلّها التي يمكن أن تعيق حرية عبور البضائع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كالحظر أو رفض منح التراخيص أو حتى تعديل المواصفات أو النماذج. يقود نجاح هذه الفكر إلى تفعيل مبدأ الاعتراف المشترك، اذ يعترف كل عضو في الاتفاق بحق منتجات الشريك بدخول سوقه الوطنية مع تعهده بعدم تبني إجراءات جديدة قبل إبلاغ إدارة التكتل الاقتصادي.

مما لاشك فيه أن التنسيق على المستوى التشريعي يعدّ من أساسيات نجاح هذا النوع من التجارب الاقتصادية الدولية، خاصة في المجالات المتعلقة بضرورات النظام العام، والصحة العامة، والأمن العام وحماية البيئة. مثل هذا الجهد يساعد على عدم إفساح المجال أمام تطبيق المعايير الوطنية المتنوعة والمتغايرة الكفيلة بتقييد المنتجين وإعاقة تحرير التبادلات.

Bibliographie المراجع

OUVRAGES:

- BERNARD René Christian, Les mesures d'effet équivalent au sens des articles 30 et suivants du Traité de Rome, R.T.D.E., 1968.
- BERR Jean-Claude et TRÉMEAU Henri, Introduction au droit douanier, ouvrage collectif, Éd. Dalloz, 1997.
- BERR Jean-Claude, Le marquage d'origine obligatoire, une fausse bonne idée européenne, M.O.C.I., n° 1170, du 28 sept. 2006.
- DANIELE Luigi, Réflexions d'ensemble sur la notion de mesures ayant un effet équivalent à des restrictions quantitatives, R.M.C., 1984.
- DAUSES Manfred A., Mesures d'effet équivalent à des restrictions quantitatives à la lumière de la jurisprudence de la Cour de justice des Communautés européennes, R.T.D.E., 1992.
- DUBOUIS Louis, BLUMANN Claude, Droit matériel de l'Union Européenne, Paris, Montchrestien, 2004.
- Guillaume Lhuillier, Les taxes d'effet équivalent à des droits de douane
- IYNEDJIAN Marc, L 'Accord de l'Organisation Mondiale du Commerce sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires. Une analyse juridique, Paris, Ed. L.G.D.J., 2002.
- MASCLET Jean Claude, L'élimination des entraves techniques dans les échanges intracommunautaires de marchandises, D.P.C.I., vol. 15, 1989.
- MATTERA Alfonso, Libre circulation des marchandises et articles 30 à 36 du Traité C.E.E., R.M.C., 1976.
- MOLINIER, Joël, Droit du Marché intérieur européen, Paris, L.G.D.J., 1998.

- VILÁ COSTA Blanca, GARDEÑES SANTIAGO Miguel, Violeta Moreno Lax et APOSTOLOV Mico. Les quatre libertés dans l'union européenne - droit du marché intérieur, l'évolution jurisprudentielle dans la matière : Droits de douane et taxes d'effet équivalent – Notion. Collège D'Europe. 2005-2006.
- Décisions de jurisprudence
- CJCE, 16 juin 1966, République fédérale d'Allemagne contre Commission de la CEE, C/Allemagne. affaires jointes 52 et 55/65, Rec. 1966, p. 00227.
- CJCE, 10 décembre 1968, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, C-7/68, Rec. 1968, p. 617.
- CJCE, 1er juillet 1969, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, aff. 24-68, Rec. 1969, p. 00193, point 7.
- CJCE, 5 mai 1970, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, aff. 77/69, Rec.1970, p. 00237.
- CJCE, 14 décembre 1972, S.p.A. Marimex contre Administration italienne des finances, C/ Italie, aff. 29-72, Rec. 1972, p. 01309.
- CJCE, 19 juin 1973, Carmine Capolongo contre Azienda Agricole Maya, C/ Italie, aff. 77/72, Rec. 1973, p. 00611
- CJCE, 10 octobre 1973, Fratelli Variola S.p.A. contre Administration des Finances Italienne, C/Italie, aff.34-73, Rec.1973, p.981.
- CJCE, 11 Octobre 1973, Rewe-Zentralfinanz GmbH contre Direktor der Landwirtschaftskammer Westfalen-Lippe, C/Allemagne, aff.39/73, Rec.1973, p. 01039.

- CJCE, 13 décembre 1973, Sociaal Fonds voor de Diamantarbeiders contre NV Indiamex et Association de fait De Belder, C/Belgique, aff. 37 et 38/73, Rec.1973, p. 01609.
- CJCE, 11 juillet 1974, Procureur du Roi contre Benoît et Gustave Dassonville, C/Belgique, aff.8/74, Rec.1974, p.837.
- CJCE, 26 février 1975, W. Cadsky SpA contre Istituto nazionale per il Commercio Estero, C/ Italie, aff.63/74, Rec. 1975, p. 00281.
- CJCE, 18 juin 1975, Industria Gomma Articoli Vari IGAV contre Ente nazionale per la cellulosa e per la carta ENCC, C/ Italie, aff. 94-74, Rec. 1975, p. 00699.
- CJCE, 29 juin 1978, Statens Kontrol med ædle Metaller contre Preben Larsen ; Flemming Kjerulff contre Statens Kontrol med ædle Metaller, C/ Danemark, aff. 142/77, Rec. 01543.
- CJCE, 23 novembre 1978, Regina contre Ernest George Thompson, Brian Albert Johnson et Colin Alex Norman Woodiwiss, C/ Royaume-Uni, aff.07/78, Rec. 1978, p. 02247.
- CJCE, 20 février 1979, Rewe-Zentral AG contre Bundesmonopolverwaltung für Branntwein, C/ Allemagne, aff. 120/78, Rec. 1979, p. 00649.
- CJCE, 20/02/1979, Cassis de Dijon, aff. 120/78, Rec., p. 00649.
- CJCE, 31 mai 1979, SARL Denkavit Loire contre État français, administration des douanes, C/ France, aff. 132/78, Rec. 1979, p. 01923.
- CJCE, 18 octobre 1979, Procureur général contre Hans Buys, Han Pesch et Yves Dullieux et Denkavit France SARL, C/ France, aff. 5/79, Rec. 1979, p. 03203.

- CJCE, 08 novembre 1979, Firma Denkavit Futtermittel Gmbh contre Den Minister Für Ernährung, C/ Allemagne, aff. 251/78, Rec., p. 3369
- CJCE, 8 novembre 1979, P.B. Groenveld BV contre Produktschap voor Vee en Vlees, C/ Pays-Bas, aff. 15/79, Rec. 1979, p. 03409.
- CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.
- CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.
- CJCE, 27 février 1980, Régime fiscal des eaux-de-vie, C/ France, aff. 168/78 et 169/78, Rec. 2004, p.00347.
- CJCE, 14 janvier 1981, SpA Vinal contre SpA Orbat, C/ Italie, aff. 46/80, Rec. 1981 p. 00077.
- CJCE, 24 novembre 1982, Commission des Communautés européennes contre Irlande, aff. 249/81, Rec. 1982, p. 04005.
- CJCE, 12 janvier 1983, Andreas Matthias Donner contre État néerlandais, C/Pays-Bas, aff.39/82, Rec.1983, p.00019.
- CJCE, 05 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Aff.266/81, C/Italie Rec., 1983, p.731.
- CJCE, 10 mars 1983, Syndicat national des fabricants raffineurs d'huile de graissage et autres contre Groupement d'intérêt économique "Inter-Huiles" et autres, C/ France, aff. 172/82, Rec. 1983, p. 00555.

- CJCE, 16 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Ministero della marina mercantile, Circoscrizione doganale di Trieste et Ente autonomo del porto di Trieste, C/ Italie, aff. 266/81, Rec. 1983, p. 00731.
- CJCE, 17 mai 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/Belgique, aff. 132/82, Rec. 1983, p. 01649.
- CJCE, 9 novembre 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark, aff. 158/82, Rec. 1983, p. 03573, point 19.
- CJCE, 31 janvier 1984, Commission des Communautés européennes contre Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, aff. 40/82, Rec. 1984, p. 00283.
- CJCE, 7 février 1984, Duphar BV et autres contre État néerlandais, C/ Pays-Bas, aff. 238/82, Rec. 1984, p. 00523.
- CJCE, 10 juillet 1984, Campus Oil Limited et autres contre Ministre pour l'Industrie et l'Énergie et autres, C/Italie, aff.72/83, Rec. 1984, p. 2727.
- CJCE, 09 mai 1985, Michel Humblot contre Directeur des services fiscaux, aff.112/84, C/France, Rec., 1985, p. 01367.
- CJCE, 6 mai 1988, République hellénique contre Commission des Communautés européennes, aff. 111/88 R, Rec. 1988, p. 02591.
- CJCE, 20 septembre 1988, Royaume d'Espagne contre Conseil des Communautés européennes, C/ Danemark aff. 203/86, Rec. 1988, p. 04563.
- CJCE, 27 septembre 1988, Commission des Communautés européennes contre République fédérale d'Allemagne, aff.18/87, Rec. 1988, p.05427.

- CJCE, 21 mars 1991, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C / Italie, aff. 209/89, Rec. 1991, p. I-01575.
- CJCE, 24 novembre 1993, Procédure pénale contre Bernard Keck et Daniel Mithouard, C/ France, Affaires jointes C-267/91 et C-268/91, Rec. 1993 p I-06097. CJCE, 25 septembre 1979, Commission des Communautés européennes contre République française, C/ France, aff.232/78, Rec. 1979, p. 02729.
- CJCE, 15 décembre 1993, Ligur Carni Srl et Genova Carni Srl contre Unità Sanitaria Locale n. XV di Genova et Ponente SpA contre Unità Sanitaria Locale n. XIX di La Spezia et CO.GE.SE.MA Coop a r l, C/ Italie, Affaires jointes C-277/91, C-318/91 et C-319/91, Rec. 1993, p. I-06621.
- CJCE, 11 août 1995, Édouard Dubois & Fils SA et Général cargo services SA contre Garonor exploitation SA, C/France, aff.16/94, Rec.1995, p. I-02421.
- CJCE, 27 juin 1996, Procédure pénale contre Rémy Schmit, C/ France, aff. 240/95, Rec. 1996, p. I-03179.
- CJCE, 5 mai 1998, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord contre Commission des Communautés européennes « Vache Folle », aff.180/96, Rec. 1998, p. I-02265. CJCE, 1991, A.P.E.S.A.
- CJCE, 17 juin 1998, Grundig Italiana SpA contre Ministero delle Finanze, C/ Italie, aff. 68/96, Rec. 1998, p. I-03775.
- CJCE, 22 octobre 1998, Commission des Communautés européennes contre République français e, « Foie gras », aff. 184/96, Rec. 1998, p. I-06197.

- CJCE, 3 décembre 1998, Ditlev Bluhme, C/ Danemark, aff. 67/97, Rec. 1998, p. I-08033.
- CJCE, 03 juin 1999, Colim NV contre Bigg's Continent Noord NV, aff.33/97, C/Belgique, Rec., 1999. p. I-03175.
- CJCE, 16 novembre 2000, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/ Belgique, aff. C-217/99, Rec. Rec.2000, p. I-9485.
- CJCE, 5 décembre 2000, Ministère public contre Jean-Pierre Guimont, aff. C-448/98, Rec.2000, p. I-10663.
- CJCE, 22 janvier 2002, Canal Satélite Digital SL contre Administración General del Estado, aff. 390/99, Rec.2002, p.-00607.
- **Textes officiaux et juridiques**
- Arrêt du 14/12/62, Commission c/ Luxembourg, affaire du pain d'épices
- Décision n° 3052/95/CE du Parlement et du Conseil du 13 décembre 1995.
- Directive 98/34 du 22 juin 1998.
- Directive de la Commission européenne du 22/12/69.
- Règlement (CE) 764/2008 du Parlement européen et du Conseil du 9 juillet 2008, JO L 218/29 du 13.8.2008.
- Règlement (CE) n° 267/98 du Conseil, du 7 décembre 1998, JO. L 337 du 12.12.1998
- Traité de Rome 1957

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق2018/2/26

تاريخ قبوله للنشر 2018/6/10